إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الاقتصادي

SEMC
Studies & Economic Media Center
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

MARSADAK
مرصدك
مرصد الحريات الإعلامية - اليمن
Media Freedom Observatory - Yemen

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

صبري بن مخاشن..

صحفيٌّ لم يأمن في وطنهِ ومنفاه!

2024م

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

MARSADAK
مرصدك
مرصد الحريات الإعلامية - اليمن
Media Freedom Observatory - Yemen

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

محتوى التقرير:

من نحن	4
ملخص تنفيذي	8
المقدمة	10
المنهجية	13
لحظة الاعتقال	15
الاستخبارات العسكرية والسجن المركزي	16
الوضع الصحي	18
صياد الحريات الصحفية	19
منع من السفر	21
ملاحقات مستمرة	23
تبرئة وتهمة جديدة	26
جهود في مناصرة قضية صبري	28
التحليل القانوني	29
التوصيات	34

من نحن

مرصد الحريات الإعلامية - التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي هو أول منصة متخصصة في رصد الانتهاكات ومناصره قضايا الصحفيين في اليمن. ونشر كل المعلومات المتعلقة بالحريات الإعلامية ودعم قضايا الصحفيين على المستويين المحلي والدولي.

يعمل المرصد على تقديم تقارير شهرية ودورية تهدف إلى تقديم صورة شاملة عن المشهد الإعلامي في اليمن، للإسهام في خلق بيئة إعلامية آمنة ويحد من الإفلات من العقاب. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المرصد خدمات طارئة متكاملة لكل الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام عبر مجموعة من الخبراء والمتخصصين.

دعم طارئ

دعم قانوني:

الدفاع والترافع أمام الجهات الأمنية والقضائية، بالتعاون مع "تكتل محامون للدفاع عن الصحفيين"، بالإضافة إلى استشارات ومراجعه قانونية للتحقيقات الصحفية قبل النشر لتجنب المشاكل القانونية أو الاعتقال.

دعم نفسي:

جلسات دعم مباشرة في عيادة مجهزة تضمن سرية بياناتك، وجلسات عبر الإنترنت.

تأمين رقمي:

استشارات من خبراء لمساعدتك في مواجهة التهديدات وعمليات الاختراق.

للتقديم عبر الرابط التالي
https://marsadak.org/assistance/

برنامج الأدلة الاستقصائية لحقوق الإنسان الموسع في اليمن:

يهدف برنامج الأدلة الاستقصائية لحقوق الإنسان الموسع في اليمن إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل هذا البرنامج بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في الصراع اليمني.

تم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

المرصد لديه الكثير من التحالفات المجتمعية للدفاع عن حقوق الصحفيين وخلق بيئة مناسبة وآمنة لحريات الرأي والتعبير، من ضمنها تحالف ميثاق العدالة لليمن، وهو تحالف يضم مجموعة من منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع فئات الشعب اليمني، لا سيما أولئك الأكثر ضعفًا وتهميشا.

تحالف ميثاق العدالة لليمن:

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن.

تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصًا الفئات الضعيفة والمهمَّشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي أُبتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية

يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهمّ وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلامًا وعدلاً وازدهارًا لليمن.

يعمل ميثاق العدالة لليمن على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه، وزيادة الوعي بالانتهاكات، والدعوة إلى العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، واحترام مبادئ كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز للمساهمة في مستقبل أكثر سلامًا وعدلًا وازدهارًا لليمن.

ملخص تنفيذي

وثـق التقريـر الانتهـاكات والممارسـات التعسـفية التي تعـرض لهـا الصحفـي صبري بـن مخاشـن، والتي شـملت الاعتقـال، الاعتـداء، التهديـد، والتحريـض، بالإضافـة إلى محاكمتـه بسـبب كتاباتـه وتقاريـره الصحفيـة النقديـة حـول الأوضـاع في محافظـة حضرمـوت. اعـتبرت المحكمـة صبري "فـارًا من وجـه العدالة" وطالبـت عبر الإنتربـول باعتقالـه كونـه خـارج اليمـن.

يعاني بن مخاشن من واقع مأساوي استمر لمدة تقارب الست سنوات، ولا يزال هذا الوضع قائمًا حتى اليوم دون ذنب سوى كونه صحفيًا.

بدأت هذه الممارسات التعسفية في عهد محافظ حضرموت السابق فرج البحسني، الذي عُرف حكمه بعدائه للصحفيين والذي أصبح الآن عضوًا في مجلس القيادة الرئاسي، حيث تشير عدد الانتهاكات التي مورست في عهده إلى 51 انتهاكًا من إجمالي 79 انتهاكًا منذ العام 2015 وحتى نهاية العام 2023 وهو ما يدل على سوء استخدام السلطة حينها من قبل البحسني.

هذه الإحصائيات والأرقام تشير لحجم التحديات التي تواجه الصحفيين بمحافظ حضرموت خصوصًا من قبل جهات يفترض أنها داعمة لتحقيق العدالة.

يتضمن التقرير وثائق ومحاضر رسمية تبرز الاختلالات القانونية المرتبطة بقضية بن مخاشن، والتي تتعارض مع القوانين الوطنية والمواثيق الدولية لحماية الصحفيين. من بين الوثائق، وثيقة تشير إلى طلب نقله إلى السجن المركزي مؤرخة في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2018، رغم أنه لم يكن معتقلاً في ذلك الوقت، مما يدل على وجود نية مسبقة لقمع الأصوات المعارضة.

كما سلط التقرير الضوء على حالة الإهمال الطبي التي تعرض لها صبري بن مخاشن في المعتقل، مما زاد من تفاقم معاناته مع الأمراض التي كان يعاني منها قبل اعتقاله. وقد احتوى التقرير على تحليل قانوني يشرح النصوص المخالفة التي صاحبت سير القضية، مما يظهر استغلال السلطات الأمنية والقضائية لممارسة القمع ضد الصحفيين.

ختامًا، قدم التقرير مجموعة من التوصيات والمطالبات لمختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة، محليًا ودوليًا، من أجل ضمان حقوق الصحفيين وحمايتهم من الانتهاكات.

المقدمة

تدخل الانتهاكات ضد الصحفيين ووسائل الإعلام في اليمن منحنى خطيرًا في ظل تصاعد الانتهاكات وتجريف بيئة الإعلام الحر والمستقل في ظل تنامي سيطرة الممارسات التي تفتقر لأبسط القواعد القانونية وحق الناس في التعبير والوصول إلى المعلومات الحقيقية والموثقة.

عشرة أعوام من الحرب، يدفع الصحفيون فاتورة باهظة من الانتهاكات الموثقة بين اعتقال واختفاء قسري وتعذيب وتشريد ومحاكمات، وممارسات عدائية في الواقع وعبر العالم الافتراضي، تعكس صورة قاتمة عن وضع الحريات الإعلامية في اليمن لاسيما وأن اليمن كانت قد قطعت شوطًا مهمًا في حرية التعبير على صعيد التشريع والممارسة خلال ما قبل الحرب الراهنة.

صُنّفت محافظة حضرموت بأنها أحد أكثر المحافظات اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية انتهاكًا للحريات الصحفية إبان عهد البحسني كمحافظ للمحافظة. حيث شهدت سلسلة من الانتهاكات وحملات التضييق على حرية الرأي والتعبير تمثلت في الاعتقالات والملاحقات لكل من يخالفها الرأي أو ينتقدها عبر الوسائل الإعلامية أو وسائل التواصل الاجتماعي.

لم يتمكن العديد من الصحفيين في حينها من العودة إلى منازلهم بعد فرارهم من المحافظة؛ خوفًا على حياتهم، ومن هؤلاء الصحفيين محمد اليزيدي، وعوض كشميم، وصبري بن مخاشن، ومحمد الشرفي بل تمت محاكمتهم غيابيًا.

أدى العنف ضد الصحفيين في اليمن إلى ارتكاب أكثر من ألفين وخمسمائة انتهاك منذ عام 2015، من بينها 54 حالة قتل من بينها صحفيتان، 52 من هذه الحالات أفلت مرتكبوها من العقاب وحرم الضحايا من الإنصاف.

الإحصائيات والأرقام التي تم رصدها في محافظة حضرموت منذ العام 2015 وحتى نهاية 2023 تشير لحجم التحديات التي تواجه الصحفيين بهذه المحافظة، حيث رصد 79 انتهاكًا مورست ضد الصحفيين من بينها 51 انتهاكًا تم رصدها في عهد فرج البحسني الذي يفترض دعمه لتحقيق العدالة وهو ما يدل على سوء استخدام السلطة حينها.

وانفردت محافظة حضرموت بحادثة انتهاك غير مسبوقة في العقدين الأخيرين من تاريخ اليمن، تمثلت في اعتقال الصحفية هالة باضاوي لأكثر من مائة يوم، تم إخفاؤها قسرًا وتعذيبها على خلفية كتاباتها الصحفية، قبل أن يتم الاعتراف بوجودها في سجن الاستخبارات العسكرية بمحافظة حضرموت شرقي اليمن. ووجهت لها اتهامات بأعمال تخريبية وعدائية، بالإضافة إلى حملة تشهير وتشويه سمعتها، حيث تم نشر فيديوهات مفبركة عنها. وقد أدى ذلك إلى تعرض الصحفية وأسرتها لحالة نفسية وإنسانية صعبة.

إن إفلات المجرمين من العقاب، وعدم محاسبتهم، يزيد من حدة استهداف الصحفيين دون خوف من العقاب، ويؤدي إلى تطور اتهامهم بتهم جسيمة دون أدلة أو إثبات، ودون الانصياع للقوانين والمواثيق اليمنية والدولية.

من الملاحظ في الأعوام الماضية استدعاء الصحفيين ومحاكمتهم في محاكم غير مختصة واتهامهم باتهامات جسيمة مثل الإرهاب وزعزعة الأمن دون وجود أي

دليل قانوني أو إثبات قاطع. وهو ما تسببت به الحرب في اليمن التي أدت إلى تسخير السلطات الأمنية والقضائية لخدمة مصالح الأطراف المتصارعة، مما يساهم في تجاوز القوانين اليمنية والمعاهدات الدولية المتعلقة بحريات الرأي والتعبير وحقوق الإنسان.

وهذا ما حدث مع الصحفي صبري بن مخاشن حيث تم التحقيق معه في الاستخبارات العسكرية مع أن جمع الاستدلالات لا يدخل ضمن مهام أو اختصاص الاستخبارات العسكرية، وإنما ذلك مناط بوزارة الداخلية إذا افترضنا جدلًا وجود جريمة من قبل الصحفي صبري بن مخاشن.

نحاول من خلال هذا التقرير تسليط الضوء على معاناة الصحفي صبري بن مخاشن الذي تعرض لانتهاكات جسيمة على خلفية نشاطه الإعلامي وغيره الكثير من قبل سلطة يفترض حمايتها للصحفيين ودعمهم لتحقيق العدالة.

كما نعد هذا إسهامًا مهمًا في توثيق كل ما يخص الحريات الإعلامية بهدف تعزيز حرية الإعلام وإبراز الدور الحيوي للصحفيين ووسائل الإعلام خلال المرحلة الراهنة من عمر اليمن.

منهجية التقرير

تم جمع البيانات والمعلومات في هذا التقرير عن الوضع الذي يعيشه الصحفي صبري بن مخاشن بما يؤكد أن جميع الإجراءات التي مورست بحقه كانت مخالفة للقوانين والمعاهدات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، بداية من ملاحقته واعتقاله واتهامه بزعزعة الأمن وهي التهم التي توجه لكل من يخالفها الرأي.

استند التقرير على مقابلة الصحفي نفسه وسرد تفاصيل ما تعرض له من ممارسات تعسفية منذ العام 2018، وإلى مقابلة محامي الدفاع عن بن مخاشن أمام النيابة والمحاكم، والاطلاع على وثائق رسمية ومحاضر التقاضي والمحاكمة وقرار الاتهام.

كما استخدم التقرير التحليل القانوني وتمت العودة للقوانين والمعاهدات الخاصة بحماية الصحفيين وحقوق الإنسان ولقانون الصحافة والنشر وقانون الإجراءات الجزائية في اليمن ومطابقتها مع الإجراءات السابقة التي صاحبت سير قضية الصحفي، والتي أثبتت تناقض هذه الإجراءات بشكل كلي مع المعاهدات الدولية ومع القوانين المعمول بها محليًا في الدستور اليمني.

لحظة
الاعتقال

في الحادية عشر صباحًا من يوم الثالث من ديسمبر/ كانون الأول 2018، خرج الصحفي صبري بن مخاشن من منزله في منطقة باعبود بمحافظة حضرموت، برفقة ابنه البالغ من العمر عامين، لشراء بعض المستلزمات المنزلية. لم يكن يعلم بن مخاشن أن رحلته القصيرة ستتحول إلى كابوسٍ يطارده لسنوات طويلة.

يروي بن مخاشن تفاصيل تلك اللحظات قائلًا: "فور ركوبنا للسيارة، حاصرتنا أطقم الاستخبارات العسكرية التابعة لقيادة المنطقة العسكرية الثانية في محافظة حضرموت، وقاموا باعتقالي بالقوة أمام طفلي واقتيادي إلى سجن الاستخبارات العسكرية بدون مسوغ قانوني.

ما يثير الدهشة أنه قبل أيام من عملية الاعتقال، كتب الصحفي صبري بن مخاشن **منشورًا على صحفته في فيسبوك**، يوضح فيه تعرضه لتهديد وتحريض علني وغير علني لإجباره على السكوت، من قبل السلطة المحلية في محافظة حضرموت وذلك على خلفية **كتاباته وتقاريره الصحفية الناقدة للأوضاع في المحافظة** والتطرق لكشف بعض قضايا الفساد.

الاستخبارات العسكرية والسجن المركزي

احتجز بن مخاشن في سجن انفرادي بالاستخبارات العسكرية دون التحقيق معه أو إبلاغه بالتهمة الموجهة إليه، كما لم يُسمح له بالتواصل مع عائلته أو تلقي زيارات منهم إلا بعد مرور خمسة أيام من سجنه وذلك نتيجة إضراب صبري عن الطعام منذ اليوم الأول له في السجن، وكانت تلك المرة هي الأولى والأخيرة التي يتمكن فيها صبري من رؤية عائلته خلال فترة سجنه.

وبعد حوالي شهر في سجن الاستخبارات الانفرادي وتحديدًا في يومي 29 و30 من شهر ديسمبر/ كانون الأول 2018، تم التحقيق مع بن مخاشن حول منشوراته التي تحارب الفساد وتنتقد الأوضاع في المحافظة، وذلك بحسب محاضر جمع الاستدلال التي اطلع عليها معد التقرير.

تعليقًا على ذلك يقول المحامي رمزي النقيب، محامي الصحفي صبري بن مخاشن: "أن جمع الاستدلالات لا يدخل ضمن مهام أو اختصاص الاستخبارات العسكرية وإنما ذلك مناط لوزارة الداخلية إذا افترضنا جدلاً وجود جريمة مرتكبه من قبل الصحفي بن مخاشن".

لم تكن محاولتهم بتلفيق أي تهمه لصبري من خلال التحقيق معه حول منشوراته فقط، بل قاموا بأخذ هاتفه المحمول وتفتيشه بالإضافة إلى إحضار كشف حسابه في شركة العمقي أثناء التحقيق معه لذات الغرض، بحسب صبري.

في الأول من يناير/ كانون الثاني 2019 تم نقل بن مخاشن من سجن الاستخبارات العسكرية إلى السجن المركزي، بموجب رسالة من رئيس النيابة الجزائية في حضرموت القاضي رائد لرضي إلى السجن المركزي، لكن العجيب في الأمر أن طلب النقل مؤرخ بتاريخ 2 ديسمبر/ كانون الأول 2018 في حين أن صبري كان في هذا التاريخ لا يزال حرًا طليقًا ولم يتم اعتقاله بعد!

وفي هذا يقول بن مخاشن: أن الغرض من هذه الرسالة كان إعطاء الاستخبارات غطاءًا قانونيًا، مشيرًا إلى أن الغطاء القانوني يحتاج لملف في النيابة وأن تكون النيابة قد حققت معه، وبحسب بن مخاشن، لم توجه له النيابة أي تهمة ولم يتم التحقيق معه من قِبلها.

ظل بن مخاشن في السجن المركزي قرابة شهر ولم يتم التحقيق معه من قبل النيابة، ولم توجه له أي تهمة مباشرة، كما أنه لم يتم رفع ملفه إلى النيابة الجزائية إلا بعد مضي قرابة عامين على سجنه.

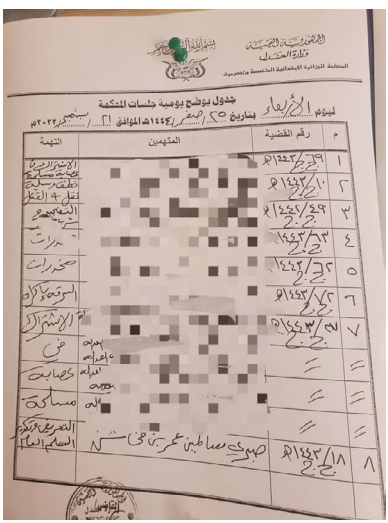
الجمهورية اليمنية
وزارة العدل
المحكمة الجزائية الابتدائية الخمسة م/حضرموت

جدول يوضح يومية جلسات المحكمة

ليوم الأربعاء بتاريخ ٢٥/صفر/١٤٤٤هـ الموافق ٢١/سبتمبر/٢٠٢٢م

م	رقم القضية	المتهمين	التهمة
١	٩/ج ج/١٤٤٣هـ	[redacted]	الاشتراك في عصابة مسلحة
٢	١٠/ج ج/١٤٤٣هـ	[redacted]	خطف وسلب نقل + القتل
٣	٤٩/ج ج/١٤٤٢هـ	[redacted]	التعزير شرب
٤	٦٣/ج ج/١٤٤٣هـ	[redacted]	مخدرات
٥	٢/ج ج/١٤٤٣هـ	[redacted]	مخدرات
٦	٧/ج ج/١٤٤٣هـ	[redacted]	السرقة بإكراه
٧	٢٧/ج ج/١٤٤٣هـ	[redacted]	الاشتراك في
=	=	[redacted]	عصابة
=	=	[redacted]	مسلحة
=	=	[redacted]	التعريض وتكدير السلم العام
٨	١٨/ج ج/١٤٤٣هـ	صبري مساطين عمر بن مخاشن	

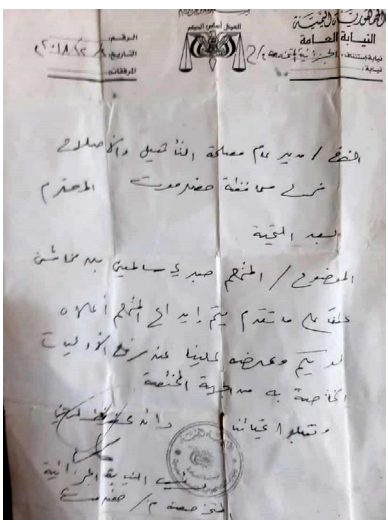
الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

الفخ / مدير عام مصلحة التأهيل والإصلاح
فرع محافظة حضرموت المحترم
بعد التحية
الموضوع / المتهم صبري سالمين بن مخاشن
عطفا على ما تقدم يتم إيداع المتهم أعلاه
لديكم وعرضه علينا عند رفع الأوليات
الخاصة به من الجهة المختصة
وتقبلوا تحياتنا
رائد عبد الله لرضي
رئيس النيابة الجزائية
المتخصصة م/ حضرموت

خلال فترة احتجاز بن مخاشن الممتدة لشهرين في الاستخبارات العسكرية والسجن المركزي، شهدت شوارع حضرموت مسيرات ووقفات احتجاجيه من قبل أسرته وزملائه في المهنة، في سبيل الضغط على ا لسلطات المحلية للإفراج عنه، ونتيجة لذلك، تم استدعاء أفراد من أهله وشيخ قبيلته عيضة عمر إلى منزل محافظ حضرموت السابق فرج البحسني، وأُخِذت منهم تعهدات بمنع صبري من الكتابة، ليتم الإفراج عنه بعد ذلك.

الوضع الصحي

منذ اليوم الأول له في السجن الانفرادي، أضرب بن مخاشن عن الطعام احتجاجًا على ما يتعرض له من ظلم، وبعد خمسة أيام من الإضراب، تدهورت حالته الصحية، مما استدعى نقله إلى قسم الطوارئ في مستشفى المنطقة العسكرية الثانية لتلقي العلاج.

ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي تدهورت فيها حالة صبري الصحية، يقول بن مخاشن: "بعد ثلاث أسابيع من عودتي إلى السجن، تدهورت حالتي الصحية مجددًا بسبب معاناتي من نقص في الأدوية اللازمة لعلاج مرض السكري والضغط وغيره من الأمراض التي أعاني منها".

ويضيف: "إن البيئة غير الصحية في السجن تسببت في تفاقم الأمراض المزمنة التي يعاني منها، كما تسببت في تفاقم إصابة قديمة في كتفه الأيسر".

ولم تقتصر معاناة بن مخاشن على الجانب الجسدي فقط، بل واجه أيضًا ضغوطًا نفسية، يقول: "كان يدخل عليّ مجموعة من الضباط إلى السجن الانفرادي ويوجهون لي تهديدات بتصفيتي ويهددوني بعائلتي".

الجمهورية اليمنية
وزارة الدفاع
رئاسة الأركان العامة
قيادة المنطقة العسكرية الثانية
شعبة الاستخبارات العسكرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ق/ ٢٠١٠/ ٢/ ٢٠١٩م
التاريخ: ٢٠١٩/ ٢/ ٦م
المرفقات: لا يوجد

الأخ / قائد المنطقة العسكرية الأولى م/ح المحترم

تحية عسكرية...

الموضوع: تعميم بمنع سفر/ صبري سالمين بن مخاشن

في البدء نهديكم أطيب التحايا متمنين لكم التوفيق في جميع مهامكم

وبالإشارة الى الموضوع أعلاه ،،، المذكور لدية قضية منظورة امام النيابة الجزئية المختصة بالمكلا بقضايا تمس أمن الدولة وإطلاق سراحه بكفالة

- تكرموا بتوجيه بالتعميم الى كافة المنافذ البرية والجوية بمنع سفرة خارج البلاد حتى يتم استكمال كافة الإجراءات بخصوصه.

. ولكم جزيل الشكر والتقدير ،،،

رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية
بالمنطقة العسكرية الثانية م/ح

• نسخة مع التحية

- مدير عام الامن والشرطة بالوادي و الصحراء.
- مدير فرع الامن السياسي بالوادي والصحراء.
- قائد الشرطة الحوية بمطار سيئون

صياد الحريات الصحفية

لم يكن الصحفي صبري بن مخاشن وحده ضحية لقمع الحريات الصحفية خلال فترة حكم المحافظ السابق فرج بن سالمين البحسني، فقد تعرض أيضًا كلًا من رئيس لجنة الانتهاكات والحريات في نقابة الصحفيين اليمنيين الصحفي عوض كشميم والصحفي محمد الشرفي والصحفي محمد اليزيدي والصحفي عبدالله بكير والصحفية هالة باضاوي وغيرهم من الصحفيين في محافظة حضرموت لتهمٍ عدة وملاحقات وتقييد لحريتهم الصحفية.

ولم تتجاهل المنظمات الدولية هذه الانتهاكات، حيث أصدرت **منظمة مراسلون بلا حدود بيانًا** تدين فيه الانتهاكات الكثيرة لحرية الصحافة في محافظة حضرموت اليمنية خلال عهد البحسني، وطالبت خلفه بحماية الصحفيين.

وفي سياق متصل يُؤكد رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين اليمنيين، نبيل الأسيدي، على أن محافظة حضرموت شهدت في عهد المحافظ السابق اللواء فرج البحسني أسوأ مرحلة من مراحل حرية الصحافة وانتهاكاتها، والتي ما زالت آثارها حتى اليوم.

ويُضيف الأسيدي: أن العديد من الصحفيين تعرضوا للاعتداءات والمحاكمات والسجن في حضرموت، خاصةً خلال فترة حكم البحسني، الذي وصفه بـ "صياد الحريات الصحفية".

وبحسب **مرصد الحريات الإعلامية** شهدت محافظة حضرموت 79 انتهاكًا تعسفيًا من قبل الجهات الأمنية منذ العام 2015 وحتى نهاية العام 2023، حيث مورس 51 انتهاكاً من إجمالي هذه الانتهاكات عندما كان البحسني محافظًا لحضرموت، وقد اعتبر المرصد هذا الرقم مرتفعًا مقارنة ببقية المحافظات اليمنية، خاصةً مع ما تتمتع به حضرموت من حالة استقرار.

منع من السفر

أفرج عن الصحفي صبري بن مخاشن ولكن لم تكن حالته الصحية والنفسية كما كانت قبل الاعتقال، إذ أن البيئة التي عاشها في السجن والتي يصفها بالبيئة غير الصحية فاقمت من معاناته مع الأمراض التي كان يعاني منها.

لم يمهل المرضُ بن مخاشن طويلًا، فبعد فترة وجيزة من الإفراج عنه، قرر صبري السفر برفقة أسرته إلى القاهرة لتلقي العلاج إثر تدهور حالته الصحية، إلا أنه فوجئ بمنعه من السفر بعد ساعة من حجزه واستلامه للتذاكر بتلقيّه اتصالًا من مسؤول في الاستخبارات العسكرية بمحافظة حضرموت يُخبره بذلك، لكنه تمكن من السفر، وذلك لعدم إدراج قرار المنع في نظام مطار سيئون آنذاك.

ويرجع بن مخاشن سبب معرفة الاستخبارات بحجزه ومنعه من السفر على وجه السرعة إلى أنه كان مراقبًا من قبلهم ويتم رصد تحركاته منذ خروجه من السجن.

بعد مضي أشهر من العلاج، عاد إلى حضرموت لإنهاء بعض الإجراءات والالتزامات، ولكن بعد انتهائه من عمله، يقول: تفاجأتُ مجددًا بمنعي من السفر، ولكن هذه المرة كان قرار المنع مدرجًا في نظام مطار سيئون بشكل رسمي.

ويضيف أنه تم احتجازه لمدة يومين قبل أن يتمكن من السفر بتاريخ 28 ديسمبر/ كانون الأول 2019، بعد أن قام مدير عام الأمن والشرطة بمحافظة حضرموت الوادي والصحراء العميد مبارك أحمد العوبثاني آنذاك بتقديم رسالة للمطار توضح بأنه ليس هناك أي ملاحقات أو مطالبات قانونية بحقه.

ملاحقات مستمرة

رغم استكمال رحلته العلاجية، يشرح صبري بن مخاشن الأسباب التي دفعته للعودة إلى القاهرة، قائلاً: قررت العودة إلى القاهرة والاستقرار فيها بسبب الوضع غير الآمن والتهديدات المتزايدة، كانت الخيارات أمامي إما التوقف عن الكتابة أو إيجاد بيئة آمنة والاستمرار في الكتابة، وبالنظر إلى ذلك اخترت الخيار الثاني واتخذت قرار بإنهاء التزاماتي في حضرموت والانتقال إلى القاهرة للاستقرار فيها والاستمرار في ممارسة مهنتي كصحفي دون قيود.

قرار بن مخاشن في الاستقرار والاستمرار بالكتابة الناقدة لسياسة محافظ حضرموت السابق فرج البحسني لم يمر مرور الكرام، حيث أبلغ صبري في 12 مايو/ أيار 2020 باستدعاء النيابة الجزائية الابتدائية المتخصصة بحضرموت للضامن سعيد محمد بن مخاشن ومطالبتها له بإحضار صبري للمحاكمة بتهمة تحريض الجنود على العصيان والتحول عن أداء واجباتهم.

وفي 9 ديسمبر/ كانون الأول 2021 وجهت السلطات في حضرموت بإحالة صبري للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية، واعتباره فارًا من وجه العدالة مع مطالبة الانتربول الدولي باعتقاله على خلفية نشاطه الصحفي.

وجهت له تهمة إذاعة أخبار ومعلومات كاذبة وإثارة الرأي العام وتكدير الأمن والسلم العام، وهي نفس الاتهامات التي توجهها السلطات الأمنية بمختلف المناطق اليمنية سواء التابعة للحكومة اليمنية أو التابعة لجماعة الحوثي، لكل من يخالفها الرأي أو ينتقدها.

رغم الحملات الإعلامية الواسعة التي نظمتها عدد من المنظمات المحلية والدولية إلا أن السلطات الأمنية لم تلتفت له واستمرت بحملات الملاحقة والتضييق ضد كل من يخالفها الرأي أو ينتقد أداء سلطة البحسني حينها. وهو ما جعل مرصد الحريات الإعلامية يصف **حضرموت بالعصا الغليظة على الصحفيين**.

في ظل حكم البحسني تم **اعتقال صحفية لأكثر** من مائة يوم على خلفية عملها الصحفي تعرضت خلالها للاختفاء القسري وللتعذيب وحملة تشهير تسيء لسمعتها وهي المرة الأولى التي تعتقل فيها صحفية وتوجه لها تهمة التخابر مع دول أجنبية منذ عقود من الزمن.

وأدانت نقابة الصحفيين اليمنيين في بيان لها المحاكمة الغيابية للصحفي صبري بن مخاشن أمام محكمة غير مختصة بقضايا الصحافة، مشيرةً إلى أن المحاكم الجزائية معنية بالإرهاب والجرائم الجسيمة الأخرى.

يصف بن مخاشن وضعه ووضع أسرته بعد إصدار أمر بإحضاره عبر الانتربول الدولي، قائلاً: "لم أشعر يومًا بحياتي بالخوف كما شعرت به بعد إصدار أمر بإحضاري عبر الانتربول الدولي، عشنا أيامًا صعبة أنا وأسرتي، شعرنا بالرعب الشديد،

وعشنا حالة من القلق المستمر، وكنت أتساءل كيف بيكون مصيري، وكيف بيتم أخذي من مصر، وكيف بيكون وضع أولادي وأسرتي؟".

في 31 يوليو/ تموز 2022 أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي قرارًا جمهوريًا بإقالة محافظ حضرموت فرج البحسني وتعيين مبخوت بن ماضي خلفًا له.

وعبر صبري عن فرحته بقرار إقالة البحسني في بث مباشر عبر صفحته في فيسبوك تحت عنوان "حضرموت تتحرر من رأس الفساد الطاغية البحسني وثلوج في عز الصيف في سيئون فرحًا".

وبعد قرابة شهرين من تعيين مبخوت بن ماضي محافظًا لمحافظة حضرموت، أعلن بن ماضي عن البدء بصفحة جديدة في العلاقة مع الصحفيين وطي كافة القضايا السابقة وتسويتها مع القضاء، وتعهد بحماية حقوق الصحفيين وعدم ملاحقتهم قضائيًا على خلفية نشاطهم الصحفي.

لم ينشرح صدر بن مخاشن طويلاً بعد تصريح بن ماضي ليتفاجأ بإعلان المحكمة الجزائية الابتدائية بحضرموت عن عقد جلسة محاكمة غيابية يوم الأربعاء 21 سبتمبر/ أيلول 2022، بتهمة التحريض وتكدير السلم العام.

وخلال ندوة نقاشية نظمها مرصد الحريات الإعلامية عن الحماية القانونية للصحفيين في اليمن بتاريخ 20 سبتمبر/ أيلول 2022، علق الصحفي بن مخاشن على إعلان المحكمة بالقول: "على الرغم من توجيهات محافظ حضرموت بن ماضي بإلغاء جميع القضايا في المحاكم والنيابات وحل قضايا الصحفيين وديًا، إلا أننا تفاجأنا بطلب استجواب من قبل محكمة لحضور جلسة محاكمة يوم غد".

تبرئة
وتهمة
جديدة

بعد أسبوع من رفع قضية على الصحفي صبري بن مخاشن بتهمة التحريض وتكدير السلم العام، وكلت نقابة الصحفيين اليمنيين المحامي رمزي النقيب محامًيا له، وبعد عدة جلسات أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة الابتدائية في محافظة حضرموت بتاريخ 31 مايو/ آيار 2023 حكمًا ببراءة بن مخاشن من جميع التهم المنسوبة إليه في قرار الاتهام بشأن التحريض وتكدير السلم العام.

بعد خمس سنوات من **النزوح القسري** خارج اليمن عاد الصحفي صبري بن مخاشن بعد تلقيه دعوة من محافظ حضرموت الجديد مبخوت بن ماضي للعودة لمدينة المكلا. وقال إن المحافظ أخبره حينها ان هناك قضية أخرى مرفوعة ضده في النيابة الجزائية بتهمة إهانة قاضي جريمة غير جسيمة وأنه تدخل وحلها وأنهاها في حينه.

وزار بن مخاشن مدينة المكلا، وفي المرة الرابعة تفاجأ **بمذكرة صادرة من قبل النيابة الجزائية المتخصصة** بالمحافظة تطالب بإلقاء القبض القهري عليه، المذكرة أصدرت بتاريخ 4 سبتمبر/ أيلول 2024.

هذه التهمة وجهت له بعد شهر من قرار التبرئة، ووجد صبري نفسه أمام قضية جديدة بتهمة إهانة قاضي، وعند سؤالنا صبري عن سبب التهمة الموجهة إليه أجاب بأن سبب ذلك يعود إلى تقديمه شكوى للنائب العام ضد القاضي، متهمًا إياه باستغلال القضاء وسلطته لملاحقة الصحفيين والأبرياء، مستطردًا: هذه الشكوى اعتبرها القاضي رائد لرضي إهانة بحقه، وقام برفع دعوى قضائية عليّ بتهمة "إهانة قاضي"، ولا أعلم أي شيء عن هذه القضية وليس لديَّ محامي.

وأوضح بن مخاشن أن الشكوى تضمنت عدة قضايا واتهامات وجهت لزملاء صحفيين، مثل عوض كشميم وهالة فؤاد، والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى الحكم عليهم بالإعدام، إلا أنه تمت تبرئة جميع هؤلاء الصحفيين لاحقًا، مما يُشير إلى وجود خلل في الإجراءات القضائية واستغلال النيابة العامة لجمع الصحفيين والمعارضين للسلطة.

وأضاف فيها أنه تعرض لأضرار جسام لحقت به وبأسرته منذ العام 2018 جراء هذه الممارسات والتي كان آخرها رفع رسالة للإنتربول لملاحقته وإجباره لحضور المحكمة في صورة مخالفة للقانون.

وفي ختام الشكوى التي نشرها على **صحفته في فيسبوك**، كتب بن مخاشن بأن هناك شكوى رفعت ضده من قبل النيابة أرسلت للصحف لنشر تضمن إعلان يطالبه بالحضور للمحكمة ومحاكمته.

جهود في مناصرة قضية صبري

في إطار الجهود المبذولة للدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، عملت العديد من المنظمات الحقوقية على بذل جهودها في مناصرة قضية الصحفي صبري بن مخاشن. نفذ مرصد الحريات الإعلامية حملات مناصرة واسعة طالب فيها بالتوقف عن ممارسات التضييق والملاحقة التي يتعرض لها الصحفيون في حضرموت من بينهم صبري بن مخاشن.

أما رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين اليمنيين، نبيل الأسيدي، فقد تحدث عن الإجراءات التي اتخذتها النقابة للدفاع عن الصحفي صبري بن مخاشن منذ اعتقاله في عام 2018.

يقول الأسيدي: "أن النقابة كانت مساندة ومتواجدة إلى جانب بن مخاشن منذ بداية القضية، وذلك من خلال البيانات والتضامن وعرض قضيته على المستوى المحلي والدولي".

وبخصوص القضية الأخيرة، أجاب الأسيدي بالقول: "كلفت النقابة محاميًا للترافع عن الصحفي بن مخاشن ومتابعة قضيته في المحكمة الابتدائية، مؤكدًا على استمرار التعاون والدفاع عن حقوق الصحفيين".

التحليل القانوني

وفقًا لقانون الصحافة والمطبوعات اليمني، والدستور اليمني، وقانون الإجراءات الجزائية، فإن الوقائع المذكورة في هذا التقرير توصف بأنها اعتقال تعسفي، وإهمال طبي، وتعذيب نفسي.

أحكام المادة 48 من الدستور اليمني أكدت على عدم جواز تقييد حرية المواطن إلا وفق الحالات التي حددها القانون وبحكم من محكمة مختصة، والحفاظ على كرامة المواطن وحريته الشخصية.

كما أكدت **المادة 13 من قانون الصحافة والمطبوعات اليمني** على ألا يجوز مساءلة الصحفي عن الرأي الذي يصدر عنه أو المعلومات الصحفية التي ينشرها وألا يكون ذلك سببًا للإضرار به ما لم يكن فعله مخالفًا للقانون.

وتؤكد ذلك **أحكام المادة (76،73) من قانون الإجراءات الجزائية** التي حددت وجوب أن يكون القبض بموجب أمر قضائي من النيابة العامة أو المحكمة، وأن يبلغ المقبوض بأسباب القبض، وله حق الاطلاع على أمر القبض والاستعانة بمحامي.

كما أن هذا الإجراء الذي أقدمت عليه قوات الاستخبارات العسكرية من اعتقال تعسفي مخالف للمبدأ الرابع من مجموعة المبادئ المتعلقة بالأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، **والذي ورد في نصه أنه**:

"لا يتم أي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ولا يتخذ أي تدبير يمس حقوق الإنسان التي يتمتع بها أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن إلا إذا كان ذلك بأمر من سلطة قضائية أو سلطة أخرى أو كان خاضعا لرقابتها الفعلية."

كما لا يسمح القانون اليمني لمأموري الضبط القضائي القبض على أي شخص إلا بموجب أمر قضائي ممن يملكه قانونًا، وتفرض فقط الضرورة الإجرائية على مأموري الضبط القضائي القبض على الأشخاص لو لم يصدر ذلك الأمر في حالات معينة استثناء من القواعد العامة للقبض، الموضحة في **المادة (103) من قانون الإجراءات الجزائية**، والذي جاء في نصها:

"يجب على مأموري الضبط القضائي القبض على الأشخاص في الأحوال الآتية:

أولًا: إذا صدر لهم أمر بذلك ممن يملكه قانونا.

ثانيًا: في حضور الآمر بالقبض وتحت إشرافه إذا استعان بهم.

ثالثًا: إذا طلب القبض على الشخص بواسطة الإعلان أو النشر ممن يملكه قانونًا طبقًا للقواعد المقررة في هذا الشأن.

رابعًا: في الحالات المنصوص عليها في المادة (98).

سادساً: إذا كان مرتكبًا لجريمة غير جسيمة معاقب عليها بالحبس وقامت على ارتكابه لها دلائل قوية ومعلومات موثوقة وتوفرت في حقه إحدى الحالات الآتية:-

- إذا لم يكن له محل إقامة معروف بالبلاد.
- إذا قامت قرائن قوية على أنه يحاول إخفاء نفسه أو الهرب.
- إذا رفض بيان اسمه وشخصيته أو كذب في ذلك أو قدم بيانًا غير مقنع أو رفض التوجه إلى مركز الشرطة بدون مبرر.

سابعًا: إذا كان في حالة سكرٍ بيّن.

ثامنًا: إذا اشتبه لأسباب جدية أنه هارب من إلقاء القبض عليه."

وتعليقًا على ذلك يقول المحامي رمزي النقيب، محامي الصحفي صبري بن مخاشن: أنه لم تتوفر أي حالة من حالات القبض التي عددتها **المادة 103 من قانون الإجراءات الجزائية** في القبض على موكلنا الصحفي صبري بن مخاشن.

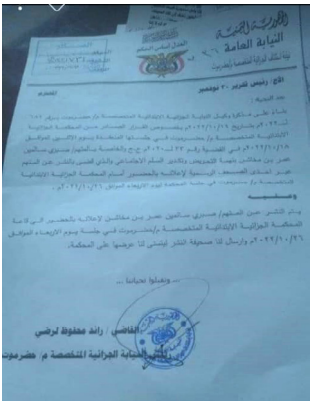
النيابة العامة

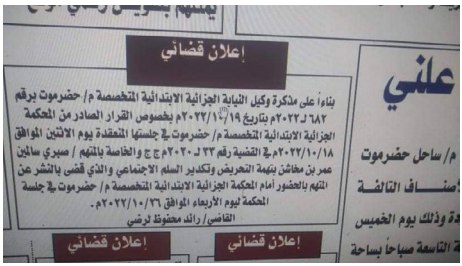
إعلان قضائي

بناءً على مذكرة وكيل النيابة الجزائية الابتدائية المتخصصة م/ حضروت برقم ٦٨٢ لـ٢٠٢٢م بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٢٢م بخصوص القرار الصادر من المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة م/ حضروت في جلستها المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/١٠/١٨م في القضية رقم ٣٣ لـ ٢٠٢٠م ج ج والخاصة بالمتهم / سبري سالمين عمر بن مخاشن بتهمة التحريض وتكدير السلم الاجتماعي والذي قضى بالنشر عن المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة م/ حضروت في جلسة المحكمة يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٦م.

القاضي/ رائد محفوظ لرضي

إعلان قضائي

إعلان قضائي

علني

م/ ساحل حضروت

صنـــاف التالـــة

وذلك يوم الخميس

التاسعة صباحاً بساحة

احتجز صبري في الاستخبارات العسكرية قرابة الشهر في سجن انفرادي دون التحقيق معه أو إبلاغه بالتهمة الموجهة إليه، كما تم رفع ملفه إلى النيابة الجزائية بعد مضي قرابة عامين على حبسه، وهذا يعد مخالفًا للقانون، إذ لا يجوز اعتقال حرية أي شخص أكثر من 24 ساعة بدون تهمة من النيابة، وفقًا للمادة (76) من قانون الإجراءات الجزائية، والتي تنص على أن: "كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر، وعلى القاضي أو عضو النيابة العامة أن يبلغه بأسباب القبض وأن يستجوبه ويمكنه من إبداء دفاعه واعتراضاته، وعليه أن يصدر على الفور أمرًا مسببًا بحبسه احتياطيًا أو الإفراج عنه، وفي كل الأحوال لا يجوز الاستمرار في الحبس الاحتياطي أكثر من سبعة أيام إلا بأمر قضائي."

كما أن التحقيق مع بن مخاشن في سجن الاستخبارات بعد قرابة شهر من احتجازه، مخالف للمادة (218) في جرائم الصحفيين، لتعليمات النائب العام، والتي أكدت وجوب التحقيق مع الصحفيين إلا بعد إخطار نقابة الصحفيين لحضور ممثل عنها في جلسة التحقيق.

ولم تلتزم عملية التحقيق مع بن مخاشن بما ورد في المواد (6، 71) من قانون الإجراءات الجزائية، حيث أكدت المواد على أنه لا يجوز تعذيب المتهم نفسيًا أو معنويًا لإجباره على الاعتراف، وأن كل قول ثبت أنه صدر منه تحت وطأة التعذيب، يهدر ولا يعول عليه.

كما أن تفتيش هاتف الصحفي صبري بن مخاشن أثناء التحقيق من قبل الاستخبارات العسكرية دون إصدار إذن بضبطه وتفتيشه وإن وجد فهو باطل، إذ أن هذا الأمر يتم أثناء التحقيق من قبل النيابة وليس من قبل مأمور الضبط القضائي الاستخبارات العسكرية، وذلك وفقًا للمادة (123) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني والتي تنص على أنه "لا يجوز تفتيش الأشخاص أو دخول المساكن أو الاطلاع على المراسلات البريدية أو تسجيل المحادثات السلكية أو اللاسلكية أو الشخصية، وكذا ضبط الأشياء إلا بأمر من النيابة العامة أثناء التحقيق ومن القاضي أثناء المحاكمة".

وهذه الممارسات التي قام بها ضباط الاستخبارات العسكرية يعاقب عليها القانون اليمني بحسب المادة (166) من قانون الجرائم والعقوبات، والتي جاء في نصها: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام كذب أثناء تأدية وظيفته أو استعمل القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره مع متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو على الادلاء بأقوال أو معلومات في شأنها وذلك دون إخلال بحق المجني عليه في القصاص أو الدية أو الأرش".

وتعد معاناة الصحفي صبري بن مخاشن نتيجة الإهمال الصحي خلف القضبان الذي فاقم من تدهور حالته الصحية، وهو ما يعد انتهاكًا صارخًا للقانون اليمني، حيث تنص المادة (23) من قانون تنظيم السجون اليمني على أنه يجب على إدارة السجن أن تهتم بمراعاة الصحة العامة داخل السجن، وتتولى علاج السجناء وتوفير الرعاية الصحية والوقائية لهم وتعيين أطباء متخصصين بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة.

فيما أكد المبدأ التاسع من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، على أنه ينبغي أن تتوفر للسجناء سبل الحصول على الخدمات الصحية المتوفرة في البلد دون تمييز على أساس وضعهم القانوني

التوصيات

للحكومة اليمنية:

تعزيز حماية الصحفيين:

اتخاذ خطوات فعالة لحماية الصحفيين من الاعتقال التعسفي والتهديدات، وضمان حرية التعبير ودعمهم لتحقيق العدالة.

التوقف عن ممارسات التضييق:

إنهاء حملات التضييق والرقابة والقمع ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام.

تحقيق العدالة والمساءلة:

الجهود لتحقيق العدالة وجبر الضرر للضحايا، وترسيخ المساءلة وإنهاء الحصانة لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

محاسبة قيادة الاستخبارات العسكرية

وكل من له يد في اعتقال الصحفي صبري بن مخاشن.

الإفراج الفوري عن المعتقلين:

الإفراج الفوري عن الصحفيين المعتقلين في سجون الحكومة اليمنية.

إصلاح القوانين:

مراجعة وتعديل القوانين التي تقيد حرية الصحافة، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وقف الملاحقات القضائية:

يجب على الحكومة اليمنية وقف الملاحقات القضائية للصحفيين والكف عن مضايقتهم.

حصر المحاكمات:

وقف محاكمة الصحفيين في المحاكم الجنائية وحصر محاكمتهم في المحاكم المتخصصة بقضايا النشر.

تعزيز النظام القضائي:

تحقيق ذلك من خلال تعزيز النظام القضائي، وتوفير الدعم القانوني والفني للمدافعين عن حقوق الإنسان لمتابعة القضايا وتقديم الشهادات وجمع الأدلة.

توفير الرعاية الصحية:

ضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة للصحفيين المحتجزين، ومعالجة أي إهمال طبي.

المجتمع الدولي:

الضغط على مرتكبي الانتهاكات:

الضغط على مرتكبي الانتهاكات لضمان احترام حقوق الصحفيين وحمايتهم.

تحقيق فوري وجاد:

إجراء تحقيق فوري وجاد لإيجاد آليات فعالة لإنهاء حالات الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

زيارة السجون:

زيارة السجون في اليمن ومقابلة الصحفيين للاطلاع على وضعهم.

إنشاء لجنة مستقلة:

إنشاء لجنة مشتركة دولية ومحلية مستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين من قبل جميع الأطراف.

تقديم الدعم للمنظمات المحلية:

تقديم الدعم اللازم للمنظمات المحلية التي تعمل على حماية حقوق الصحفيين وتعزيز حرية التعبير.

مراقبة الوضع:

متابعة الوضع الحقوقي في اليمن بشكل دوري، وتوثيق الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين.

المساءلة عن اختفاء الصحفيين:

عدم المساءلة في حالات اختفاء الصحفيين يعد أمرًا مخيفًا لحرية الصحافة ومدمرًا لأسر الصحفيين.

المجتمع المحلي:

تفعيل أدوات الحماية:

تفعيل جميع أدوات الحماية وتعزيز الأطر القانونية لمواجهة الوضع وحماية الصحفيين وحرية التعبير.

إعداد تقارير دورية:

الاستمرار في إعداد تقارير دورية حول وضع حقوق الصحفيين في اليمن، وتقديمها للجهات المعنية.

بناء قدرات الصحفيين:

تدريب وبناء قدرات الصحفيين على التعامل مع الانتهاكات ودعمهم قانونيًا يقع ضمن مسؤوليات نقابة الصحفيين اليمنيين والمجتمع المدني المحلي و الدولي.

الصحفيون:

التضامن والتعاون:

ضرورة تكاتف الجهود وتوحيد الصفوف بين الصحفيين للدفاع عن قضاياهم بعيدًا عن الانتماءات السياسية.

تعزيز التضامن:

تعزيز التضامن بين الصحفيين وتبادل المعلومات حول الانتهاكات التي يتعرضون لها.

توثيق الانتهاكات:

توثيق أي انتهاكات يتعرضون لها، وتقديم الشهادات للمنظمات الحقوقية لتعزيز قضاياهم.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

مرصد الحريات الإعلامية في اليمن منصة رصد ومعلومات، تهدف إلى نشر كل ما يتعلق بحريات الرأي والتعبير في مختلف المناطق اليمنية بطريقة مهنية ومستقلة إلى جانب تحليل ومناصرة قضايا الصحفيين على المستوى المحلي والدولي.

https://marsadak.org/

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596